

انها قالت لا تحرم المصنة والمصنن وفي لفظ لا تحرم الاملاجة  
 والاملاجان ولما مطلق النص من غير قيد بالعدد  
 والتمديد به زيادة وهو نسخ ولما اطلاق الاحاديث منها  
 ما رواه البخاري ومسلم انه عليه السلام قال يحرم من الرضاع  
 ما يحرم من الرحم وفي لفظ ما يحرم من النسب ومنه حديث  
 عائشة رضي الله عنها انها عليه السلام قال ان الله حرم  
 من الرضاع ما حرم من الولادة متفق عليه وما رواه مسعود  
 بن ورد عن ابن عباس رضي الله عنهما انه قال قوله لا تحرم  
 الرضعة والرضعتان كان فاما اليوم فالرضعة الواحدة  
 تحرم بحملها منسوخا كما هو عند ابو بكر الرازي وقال ابن  
 بطال احاديث عائشة رضي الله عنها مضطربة فوجب  
 تركها والرجوع الى كتاب الله تعالى لا يرويه ابن زبير  
 عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن عائشة ومرة عن ابي عبد الله  
 يسقط من مذهبنا مذهب علي بن عباس وعمر بن سعد  
 وجمهور الشافعيين وقال النووي هو قول جمهور العلماء  
 وقال ابو الليث اجمع المسلمون على ان كثير الرضاع وقيل له  
 يحرم في الهدى كما يقصر الصائم الثاني ان مدة الرضاع  
 ثلاثون شهرا عند الجحيفة وعندنا استئذان وعند زفر  
 ثلاث سنين وقال بعضهم لاحد له النصوص المطلقة  
 ولنا ان الرضاع الكبير منسوخ بقوله عليه السلام لا رضاع  
 بعد فصال ولا يتم بعد استئلام رواه ابو داود وفي قوله

هاتين مذهبنا والاول  
 لا يثبت مذهبنا

في الرضاع  
 في الرضاع  
 في الرضاع

قوله وعندنا استئذان زيد يعني كما نقله ابن زياد  
 عن معوية الرضاع في الجاهلية الرضاع  
 ثلاث سنين في قوله وفيه والارض  
 حلاله والارض حلاله ونقصه وانما هو

والولادات

والولادات يرضعن اولاد من حولين كاملين وقوله وحمله  
 وفصاله ثلاثون شهرا واقدمه الحمل ستة اشهر في الفصال  
 حولان وبه قالت الثلاثة الا ان ما كذا زاد اياما يسيرة عليها  
 ولم يحلها ولم قوله ثلثا فان اراد فصالا عن ثراض منها وتساؤ  
 بعد فوالثما والولادات يرضعن اولادهن فثبت ان بعد  
 الحولين رضاعا والمعنى فيه انه لا يمكن قطع الولد عن اللبن  
 دفعة واحدة فلا بد من زيادة مدة يعتاد فيها الصبي مع  
 الطعام فيكون غذاءه اللبن ثمة والآخرى الطعام الا ان  
 ينسى اللبن واقدمه تتفق لهما العادة سنة اثم باعتبارها  
 مدة الحمل ولزوما قاله ابو حنيفة الا انه قد يحوّل زيادة  
 بالحول الكامل ابو حنيفة بنصفه الام اخيه واخنت  
ابنه استثناء من قوله حرم بمفاد يجوز ان يزوج بها  
 من الرضاع ولا يجوز ان يزوج بها من النسب لان امر  
 اخيه من النسب تكون امه او موطوءة ابيه بخلاف الرضاع  
 واخنت ابنة من النسب ريبيته او بنته بخلاف الرضاع  
 ويجوز ان يزوج باخنت اخيه من الرضاع كما يجوز ان يزوج  
 باخنت اخيه من النسب وذلك مثل الاخ من الاب اذا كان  
 له اخنت من الام بخلاف اخيه من ابيه ان يزوجها وكما لا يجوز  
 من النسب لا يحرم من الرضاع وقد يحرم من النسب ما لا يحرم  
 من الرضاع كما ذكرنا في صورتين وهما نصوص اخرى الذي  
 يجوز له ان يزوج بام حنيفة من الرضاع وذلك النسب

في الرضاع  
 في الرضاع  
 في الرضاع

Copyright King Saud University